

تفشي الفساد والمحسوبية في سلك القضاء السوري

يوسف شنيكو ...

كثيرة في البلدان ذات النظم الديمقراطية حيث يتم تقديم رئيس السلطة المتمثل بشخص رئيس الدولة إلى المحاكم القضائية، بالإضافة إلى الكثير من الوزراء والمدراء العامين ورفع الحصانة القانونية عنهم وتقديمهم إلى القضاء الذي يقوم بدوره بمحاسبتهم بموجب قوانين عادلة ونزيهة بعيداً عن الرغبات الشخصية.

أما في بلدنا سورية وبعد استيلاء حزب البعث العربي الاشتراكي- الشوفيني على الحكم وذلك على أثر إنقلاب عسكري أسود عام 1963 حيث صادر بعملياته تلك جميع صلاحيات السلطات الثلاث(التشريعية والقضائية والتنفيذية) ووضعها بيد قادة الإنقلاب من الجنرالات و العسكرياتاريخياً، ويوماً بعد يوم بدءا من التاريخ المذكورتم إلغاء الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية وأصبح كل شيء في البلاد يتحرك بمشيئة القائد الرمز أو القائد الضرورة ولم نعد نسمع منذ ذلك التاريخ ولغاية عام 2000 عام وفاة الرئيس حافظ الأسد أي صوت سوى صوت الموالين للنظام والذين تحولوا إلى أشباه بشر، تابعين ويتحركون بإشارات من الأجهزة الأمنية (المخابرات الجوية-أمن الدولة- الأمن السياسي-المخابرات العسكرية-الأمن الخاص-مخابرات القصر الجمهوري) مرددين صباحاً مساءً بالروح بالدم نفديك يا...،ولم يبق للسلطة القضائية أي معنى سوى إجراء محاكم صورية أو إصدار أحكام جائرة لا تستند إلى أي قانون أو دستور أو شرعية . وتختلف نوعية الأحكام بين شخص وآخر حيث الأحكام جاهزة بحق الشخص المعني ترفع من رئيس احدى الفروع الأمنية إلى

من المتعارف عليه في الدول ذات النظم الديمقراطية،حرصها التام على فصل السلطات الثلاث(التشريعية-التنفيذية-القضائية)وفسح المجال للسلطة الرابعة(الصحافة)للعب دورها المنوط بها وهي الرقابة على عمل الوزارات والإدارات والمديريات، وكذلك إيلاء السلطة القضائية المزيد من الاهتمام والاستقلالية لكي تقوم بدورها على أكمل وجه من أجل تطبيق القانون على الجميع دون إستثناء، ومحاسبة كل موظف أو عامل مهما كان درجة وظيفته في السلطتين التنفيذية والتشريعية قضائياً، وذلك لإضفاء صفة الديمقراطية، واحترام الرأي الآخر المعارض في البلد المعني.

لذا فإن القضاء في دولة ما يلعب دوراً ريادياً في إحقاق الحق والحقوق ونبذ العنف والفضوى ، وعندما تبلغ درجة النزاهة عالياً ضمن القضاء وتمتعه باستقلاليته عن السلطات الأخرى في أي بلد نستطيع الحكم على ذلك البلد وطبيعة نظامه من خلال حرية ونزاهة القضاء، أو الفساد والرشوة والمحسوبية . هل هو نظام ديمقراطي تعددي يحترم الرأي الآخر، وللمعارضة الحق في ممارسة نشاطاتها في إطار القانون ، ويعطي لكل ذي حق حقه، ويساهم في وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وإضفاء الصبغة الديمقراطية على البلد المعني، ويتم القضاء على كل عنصر فاسد أو غير مؤهل لقيادة الإدارة أو المؤسسة، واختيار الشخص المناسب لشغل تلك الوظيفة بعيداً عن المحسوبية أو الإنتماءات الحزبية أو العشائرية أو القبلية وذلك بعد تقديم الفاسد إلى المساءلة القانونية.والأمثلة

معدة سلفاً كما أسلفت أعلاه، وهذه الأحكام كثيرة وغير دستورية ولا تستند على أي شرعية قانونية والأمثلة كثيرة لا سبيل لذكرها هنا. وتحولت الجمعيات الثقافية والاجتماعية والنوادي والنقابات إلى دوائر لمراقبة الشعب إلى جانب العدد الغير قليل من الجهات و الاجهزة الأمنية ، وذلك بفضل التعيين من قبل السلطة لأزلامها لإدارة تلك الجمعيات والنوادي والنقابات وذلك بعد إلغاء الانتخابات الحرة والنزيهة في جميع نواحي الحياة ، حيث تأتي بقوائم جاهزة و لامجال للمواطن سوى الموافقة على المعينين بشكل صوري حيث يدون على القوائم عبارة على شكل أمر(انتخبوا) وان الامر مفروغ منه سلفا وهذه القائمة هي التي تفوز سواء صوت لها الشعب ام لم تصوت.

وأصبحت جميع الوظائف حكراً على البعنيين الانتهازيين، لأن جميع الإدارات في البلد لا يجوز إدارتها إلا لمن قدم طلب انتسابه إلى البعث وأن يتعامل مع الجهات الأمنية، وان العضوية في حزب البعث والعمل لصالح الأمن هما المدخلان الأساسيان للوظيفة أو الإدارة. وبهذا تحول غالبية شعبنا السوري إلى منافقين انتهازيين نتيجة الفقر المدقع وذلك بفضل سياسة البعث ورأس السلطة، رغم وجود موارد اقتصادية كثيرة فهناك النفط والغاز والفوسفات والألماس والقمح والقطن والفواكه..... ويتبادر سؤال إلى الذهن أين تذهب كل هذه

الموارد والخيرات والشعب في أبشع أنواع الفقر؟؟؟؟ مما تقدم يتبين بأن القضاء في بلدنا- قضاء سياسي- حيث يتم تعيين رؤساء المحاكم والقضاة بموجب كتاب تزكية أمنية من الفروع الأمنية بالمحافظة، ويجب أن يكون القاضي منتسباً إلى حزب البعث ومالياً لأحد المراتب في أجهزة مخابرات السلطة.

ويستغل القضاة ذلك، ويتم اصدار الأحكام حسب المبلغ المدفوع للقاضي كرشوة، وأفيدكم علماً بأن

القاضي المعني، وتعتبر أقوال الموقوف لدى الأمن من الوثائق الرسمية الذي يجبر الشخص الموقوف على التوقيع عليه وهو معصوب العينين بعد حفلات التعذيب في أقبية وزنانات الفروع الأمنية التي لا تعد ولا تحصى، وفي حال عدم إحالته إلى المحاكم الاستثنائية لعدم ثبوت أي جرم بحقه وعدم توفر نص قانوني يحاكم بموجبه أمام تلك المحاكم، وذلك بعد دفع رشوة لا بأس بها إلى الجهة الأمنية من ذويه أو من قبل الموقوف بالذات وذلك بتبصيمه على سندات أمانة أو كمبيالات أو سندات دين كضمان للجهة الأمنية ويتم مطالبته بالمبلغ بعد الافراج عنه ، ويتم تعذيبه لفترة من الزمن أثناء توقيفه ومن ثم يعرض عليه العمل كمندوب أمني للجهة الأمنية وفي حال رفضه ذلك يفرض عليه بالإضافة الرشوة المقبوضة بجزية شهرية حسب الحالة المادية للمعتقل ونفسيته وشخصيته ومركزه الاجتماعي وإلا يتم إتهامه بجرائم تمس أمن الدولة أو بجرائم تمس أخلاقه وشرفه وعرضه ونشر ذلك على شكل دعايات بين أوساط الشعب السوري بواسطة كثيرين من المندوبين ونشر الإشاعات حوله وإبقائه في زنانات الفرع الأمني لمدة طويلة بدون أي ذنب اقترفه.

وبذلك تحولت سورية إلى بؤرة فساد للنظام وسجن كبير لمواطنيها جميعاً سواء منهم من التابعين للنظام أو من المعارضين له لأن البلد تحول من الدولة المدنية إلى الدولة الأمنية، حيث لا سلطة سوى سلطات الأمن ، ويتم تعيين جميع المراتب في الأجهزة الأمنية من قبل رئيس النظام.

ان القضاء في بلدنا تحول من مهنته الانسانية العادلة والتي من المفروض منها الحكم على الجميع وفق القوانين بغية تنظيم حياة المجتمع وردع من يجول في نفسه مخالفة القانون إلى محاسبات سياسية وتصفيات للمناوئين للنظام والحكم عليهم بأحكام

أو المؤسسة التابعة له كأنه إقطاعية له ولأقاربه بشرط أن يكون لرئيسه المباشر حصة من تلك الإقطاعية ، وهو بدوره يقدم للذي يعلوه قسم من مدخوله من السرقات والرشاوي حتى تصل تلك الرشاوي والسرقات إلى الوزير المعني بالإضافة إلى الفرع الأمني.

ولكل وزير ملف للفساد ورأس النظام على اطلاع تام بما يجري ولكنه يحتفظ بذلك الملف لديه ولا يظهرها سوى وقت الحاجة أي عندما يبدأ الوزير المعني يشعر بشيء من تأنيب الضمير، أو عندما لا يكون غلاماً مطيعاً لرأس النظام والجهات الأمنية، عندها تطفوا على السطح مباشرة ملف فساده ويتم محاكمته أمنياً وإبعاده من السلطة أو القضاء عليه إذا كان سيشكل خطراً على النظام أو إقضاء أسراره وهذا معلوم لدى الشعب السوري.

وعند الإطلاع على كافة مراسيم العفو التي تصدر من رئيس النظام نرى بأنه يعفو عن المختلسين لإدارات ومؤسسات الدولة ومرتكبي بعض الجنح البسيطة وبهذه الحالة يشجع النظام على الاختلاس ونهب ثروات الشعب.

هذا غيظ من فيض من الفساد في بلدنا سورية، وان حال القضاء في سورية يرثى لها كما أسلفت فتصور يا رعاك الله. وقد قيل إذا كان العدل بخير فالوطن بخير. ويتبين من كل هذا بأن النظام في سورية متجهاً نحو الانهيار والزوال عن قريب ما دامت السلطة القضائية منتشرة فيها الفساد والمحسوبية.

لكل ما تقدم.....أترك باب المناقشة مفتوحاً على مصراعيه...وأدعوا القراء والمعارضة السورية بالتطوع في المناقشة أيضاً وصولاً لعلاج الوضع وخلص الشعب السوري المظلوم من ذلك بعيداً عن الأمزجة الشخصية والنزعات الفردية.

القاضي يقدم في رأس كل شهر نسبة معقولة من الرشاوي التي تلقاها إلى رئيس فرع الأمن الذي يدعمه لكي يبقى راضياً عنه ويتركه في مكانه ويبقيه في وظيفته، كما ان معظم القضاة لهم ثروات مالية ضخمة من أبنية وعقارات ومحلات تجارية وأرصدة في البنوك باسمهم أو باسم زوجاتهم ولا داعي لذكر الأسماء هنا كونهم معروفين في أوساط الشعب السوري والقيادة. ولا دور للمحامي في سير المحاكم سوى للذين يقدمون الرشاوي للقاضي المعني ، وقد أصبح المواطن في بلدنا عندما يوكل محامي لقضية ما ، يسأل المحامي هل من مداخل إلى القاضي الفلاني أي انه هل قدمت رشوة له سابقاً؟ فإذا أجاب المحامي بالنفي تطير منه الدعوى وينتقل إلى محامي آخر متواصل مع القاضي. أو يتم توجيه صاحب الدعوى من قبل الجهة الأمنية إلى المحامي المتعامل مع تلك الجهة وبذلك تحصل تلك الجهة من المحامي على حصتها من الأتعاب، ويتم مؤازرته في تلك القضية لدى القضاء.

إذاً، المواطن البسيط لا يحصل على حقوقه في الدعوى المرفوعة أمام القضاء إلا بدفع رشوة إلى القاضي المعني وبشكل علني وباتفاق على مبلغ الرشوة.

وان قسماً من المحامين في سورية لا يعملون بعلمهم بالقانون بل انهم مفاتيح للقضاة ورجال الأمن، فالمحامي الذي له علاقات جيدة مع القضاة والأمن معروف بأنه محامي ناجح(شاطر)رغم جهله بالقانون والإجراءات القانونية ، والمحامي الذي يعتمد على القانون معروف بأنه محامي فاشل.

ونذكركم مرة أخرى بأن جميع دوائر الدولة يكون فيه الوظيفة الإدارية للموالين للنظام ومن الفاسدين والذين يختلسون إداراتهم وتصبح الدائرة